

حين تكون للسياسة الأميركية أوجه متعددة

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

مايك جوشون، بانها "الإكتر قسوة ضد إيران حتى الساعة". فهي تطالب بفرض عقوبات على المرشد الأعلى علي خامنئي، إضافة إلى صناعة السيارات، وعلى الميليشيات العراقية المسؤولة عن الاعتداء على مقر السفارة الأميركية في بغداد، وعلى حزب الله اللبناني لإغلاق الفجوات في العقوبات السابقة، وتدعو إلى تطبيق قانون قيصر بحذافيره، للحرص على عدم تعاون الدول المجاورة لسوريا مع النظام في دمشق.

كما توصي بإدراج الحوثيين على لائحة الإرهاب، وتفعيل العقوبات عليهم كتنظيم.

هذا وجه من وجوه السياسة الأميركية الخارجية، يبدو وكأنه عادل وحريص على حقن دماء الشعوب. فالنظام الإيراني، وهو المحرك لكل تلك العصابات، ما زال يكابر ويواصل نهجه الإرهابي في المنطقة ويحاول التحايل على العقوبات.

يمكن تبرير هذا السلوك حين ننظر إليه بمعزل عن وقائع السياسة الأميركية في أماكن أخرى من العالم. ولكن هؤلاء الجمهوريين المهيمنين اليوم على السياسة الخارجية الأميركية، أنفسهم، لا يغبون من قطر، حين يجدونها تتحالف مع النظام الذي يحاربونه، ولا يردعون أردوغان وهم يرونه يتعاون مع الإيرانيين على كسر العقوبات، ويعرقل سياساتهم في سوريا.

والجمهوريون، أنفسهم أيضاً، لا يرون أن ما يجري في ليبيا، يمكن الحكم عليه بنفس الميزان الذي يقيمون به سلوك النظام الإيراني في العراق وسوريا واليمن ولبنان، رغم أن القاصي، أكثر من الداني، يرى بالعين المجردة الأطراف المحاربة في طرابلس وما حولها، ويعرف أن ما يجري هو الإرهاب بعينه، ومن غير المعقول أن تكون أميركا العظمى عاجزة عن رؤية الحقيقة، ومعرفة أنق التفاصيل.

الذين اغتالوا كريستوفر ستيفنز، السفير الأميركي، مع مساعديه من أعضاء البعثة الدبلوماسية الأميركية في بنغازي سنة 2012، والذين وصفهم ترامب بأنهم إرهابيون وقتلة، يحظون اليوم بدعم حكومي رسمي ومعلن من الحليف التركي أردوغان، يحارب بهم

ليس للسياسة الأميركية، سواء بإدارة جمهورية أو ديمقراطية، وجهان فقط، بل ربما أربعة أو خمسة أو عشرون وجهاً.

فانت، مثلاً، لا تفهم كيف يحارب الساسة الأميركيون إرهابياً هنا، ويشدون من أزر إرهاب هناك. ولا كيف ينفقون أطناناً من المال لقلب نظام حكم دكتاتوري فاسد في بلد، ويضعون كل قوتهم، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لمنع طرد حاكم قاتل وفساد في بلد آخر.

خذاً ما يفعله الجمهوريون في عهد الرئيس دونالد ترامب؛ المعلن والمعروف أن عقوباته على إيران هي الأقسى والأعنف من كل العقوبات التي فرضتها الإدارات الأميركية السابقة على خصومها السياسيين.

الذين اغتالوا السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز مع مساعديه من أعضاء البعثة الدبلوماسية في بنغازي عام 2012 ووصفهم ترامب بأنهم إرهابيون وقتلة يحظون اليوم بدعم رسمي ومعلن من الحليف التركي أردوغان

لم تترك العقوبات أمام النظام الإيراني سوى التسول والتجارة بالحرمان، لتمويل الحد الأدنى من احتياجاته الضرورية من أجل البقاء على قيد الحياة، حتى لو ظل هيكلاً عظيماً ليس له أظافر ولا أسنان. ورغم كل ما في هذه العقوبات من شدة وقسوة، نجد الثواب الجمهوريين يطالبون بتشديدها وبتوسيعها. فقد طرحت لجنة الدراسة الجمهورية في الكونغرس أكثر من 150 مقترحاً وصفها رئيس اللجنة الجمهوري،



ريتشارد نورلاند، فقد اعتبر التدخل التركي "زدا على تدخل روسيا". ويتحدث المحللون عن خلاف بين ترامب وبين وزارة خارجيته بخصوص الموقف من الغزو التركي، وكان أميركا هي الدولة الفاشلة التي تملكها الميليشيات العراقية التي تقاسم الوزارات والمؤسسات، فتصبح كل وزارة أو سفارة جمهورية مستقلة لها سياستها الخاصة وقادتها وحدودها المقلدة، وكل طرف منها، حتى لو كان رئيس وزراء، لا يامر فيها ولا يطاع. باختصار، إن الجمهوريين، كخصومهم الديمقراطيين، حين يريدونها كبيرة تصبح كبيرة، وحين يريدونها صغيرة تصبح صغيرة.

تسمى المقاتلين صراحة، وكان الفاعل مجهول.

أما تبريرهم لمواقفهم تلك بخوفهم من الوجود الروسي على أمن أوروبا وعلى المصالح الأميركية، فعذر أقيح من ذنب، فهم أعرف من غيرهم بأن الحضور العسكري الروسي متواضع جداً، وجاء متأخراً جداً، ولم يكن عاملاً مؤثراً في مسار الحرب الدائرة في ليبيا منذ سنوات.

يقول وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو "حان الوقت الآن لأن يتحاور الليبيون، وأن ينتهي التدخل الروسي أو (غيره)". دون أن يسمي (غيره) التركي، أما السفير الأميركي لدى ليبيا،

ما ارتكبه الجيش التركي والإخوان المسلمون والقاعدة و داعش في طرابلس وترهونة، وما يصرون على ارتكابه في سرت من جرائم لا يحصى أحد في تصنيفها جرائم حرب، خصوصاً بعد أن كشفت الأمم المتحدة عدداً من المقابر الجماعية في ترهونة.

ذلك كله ليس إرهاباً، وليس انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولا غزواً عسكرياً تقوم به دولة ضد دولة أخرى، تفرض الشرعية والقوانين الدولية على قائد العالم الحر، أميركا، المحارب رقم واحد للإرهاب، التي كان عليها أن تامر بوقفه، فقطاع.

اكتفت واشنطن بمطالبة فايز السراج بعدم التصعيد، ودعت إلى سحب (المقاتلين) الأجانب من ليبيا، دون أن

الجيش الليبي الذي حرر بنغازي من سطوة الميليشيات التي قتلت السفير. صحيح أن الديمقراطيين، أيام الرئيس السابق باراك أوباما، هم الذين سهلوا لتلك الميليشيات الإسلامية المتطرفة إسماها بالسلطة، بشهادة الرئيس الجمهوري ترامب الذي هاجم سلفه، أوباما، ووزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، وأدانها بالتخاذل في محاسبة هذه الجماعات الإرهابية، وتوعد بالثأر منها لدماء السفير القتل.

ولكن يبدو أن لا أحد من الجمهوريين أزعجه أردوغان وهو يدخل إلى ليبيا غازياً بجوارحه الحربية وجحافل المرتزقة المصنفين في أميركا إرهابيين. ولا أحد منهم أيضاً احتج على

الكاظمي يقود انقلاباً ناعماً في العراق

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

المخابرات وما زال ماسكاً بفعالياته. إلى جانب أن قيادات هذه الأحزاب سبق أن ملأت خلال السنوات الماضية أجهزة الحكومة بالآلاف من الجبهة والأمينين الذين تمسروا على أساليب السرقة والمكائد ونهب حقوق الناس.

ليس منطقي إعطاء الكاظمي مواصفات المنقذ، أو العبقري داهية زمانه، أو المارد الخارج من رحم الوطنية العراقية ومقاومتها للاحتلال والطائفية، فهو ببساطة من الجيل الثاني متعاطي السياسة العراقية، لكنه بعيد عن لعبة الأحزاب الفاسدة وهذه نقطة تحسب له.

وهو نتاج أقسى مرحلة تعيشها العملية السياسية وأحزابها، بسبب ما خلفه نهباها وفسادها من كوارث على أبناء العراق.

من يصغي إلى حديثه في مؤتمره الصحافي قبل أيام، بعقل هادئ بعيداً

ليس أمراً سيئاً أو محبطاً، أن يزور رئيس الوزراء العراقي الجديد، مصطفى الكاظمي، مدينة الموصل في الذكرى السادسة لاحتلالها من "داعش"، ويلتقي بعض الأسر المنكوبة بأرواح أبنائها وفقدان ممتلكاتها، حتى لو لم يكن بين يديه ما يزيل الآلام ويعيد به لـ"أم الربيعين" بهجتها التي كانت تباهي بها العالم.

رغم أن الزيارة ذات بعدين؛ تعبوي ومعنوي، كان ممكناً أن تكون أيضاً فرصة للاطلاع الميداني على أكثر الأحياء الموصلية دماراً، لتشكّل دافعاً سريعاً لإزاحة الستار عن المسؤول الأول وراء اجتياح الموصل ومحاصرتها.

العزاء الوحيد أن الزائر وإن لم يجمع حوله العراقيين، هو عراقي، وليس الجنرال الإيراني قاسم سليماني، الذي يذكر العراقيون كيف كان يتجول في المدن العربية السننية خلال العمليات الحربية ضد "داعش" متباهياً كإمبراطور فاتح، أشاع أن إيران هي محررة العراق، وليس جيش العراق وشعبه العظيم، بسنته وشيعته وكرده وتركانه ومسيحييه. ليس منتظراً من العراقيين، أهل الكارثة، أن يرفعوا رايات الترحيب والاحتفاء بالكاظمي، وهو يتخطى شهره الأول. وهو أيضاً لا ينتظر ذلك، فهو يعيش وسط "كواسج" متوحشة تحيط به من كل جانب، وتربص بخطواته وتقلّبها وتقرأ غداها، فيما تدس بمكر وخبث عملاء مربين داخل أجهزته المختصة.

أطراف تترصد وتتجسس على لقاءاته واتصالاته، وترسلها يومياً إلى مركز غرفة العمليات السياسية واللوجستية في طهران، ثم تتلقى الأوامر بالتصرف الميداني والإعلامي، لا يعوقها في ذلك فنياً إنه أشرف على جهاز

خطاباته ملامسة عواطف الناس، أو إثارتها لأجواء الجدل السياسي والإعلامي، وخدمة للأحزاب الفاسدة، فيما سيعجز عن حل المشاكل الاقتصادية الكبيرة نتيجة نهب المليارات، في ظل انتشار وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط.

ولعل مثال رواتب المتقاعدين يكشف عن إشارات مبكرة لاستعداد القوى السياسية المتضررة بعدم السماح باللعب بمصالحها، فهي ستقاتل من أجل عدم حصول تغيير جذري في مسار البرنامج الذي اعلنته الانتفاضة الشعبية، وعززه برنامج الكاظمي في إنجاز قوانين الانتخابات والمفوضية والتحصير للانتخابات المبكرة المقبلة.

في ظل هذه البيئة السياسية المعقدة والإجهاض الشعبي العام من السهل إطلاق الشعارات المشككة بقدرة الكاظمي على إحداث التغيير، وتعميم ما قيل عن سبقه من رؤساء الوزراء السابقين، حيث تتداخل الدوافع والمصالح، لكن الدوافع الوطنية النزوية من وراء النقد العمومي لا تكفي لتقديم حلول سياسية ومعالجات وطنية عملية مرحلية لصالح شعب العراق.

هناك دلائل على أن أغلب وقائع حملة التشكيك تقف خلفها قوى تسعى إلى إبقاء العراق ذليلاً محطماً تابعاً للهيمنة الإيرانية. هذه الحملة المبكرة والمفعلة قد تدفعه كما سابقه إلى احتمال تحوله إلى أداة أكثر خطورة بيد تلك الأحزاب، رغم تعهده العلني بأنه لن يكون كذلك، ضد شعب العراق، وقبوله التحدي بعدم تجاهل مصالح الفقراء والكادحين والمحرومين من أبسط مقومات الحياة.

على هامش الوضع الحرج الذي يمر به الكاظمي، وبداية انفتاح قواهات النار عليه من بعض الأحزاب وفصائلها الميليشياوية، يثير الانتباه والاستغراب ما حصل من منازعات إعلامية وكيل اتهامات متبادلة بينه وبين زعيم ائتلاف

يستطيع من خلالهما، إذا ما أراد وعزّم، إحداث الانقلاب الناعم، هما مؤسسة القوات المسلحة التي يدين اليوم أبرز قادتها بالولاء له، والحراك الشعبي كتلة ثورية هائلة للتغيير، إذا ما تم توحيد شعاراتها وبرامجها وحمايتها من الاختراقات.

لن تتوفر فرصة أكبر من المتاحة الآن لإحداث تغيير جذري في مناخ يتعدّى فيه قيام القوات المسلحة العراقية بإزاحة الأحزاب الفاسدة العميلة عبر انقلاب عسكري، وهو العلاج الذي مهما قيل عن ابتعاده عن الديمقراطية، التي لم يبق منها غير الاسم، لن يصل إلى بشاعة الاحتلال العسكري الكامل للبلد وتغيير نظامه السياسي من قبل جيش أجنبي.

أما إذا غاب مشروع التغيير الجذري عن عقل الكاظمي، وهذا ما لا يتماشى العراقيون، فلن تتجاوز فعالية عبارات

عن المواقف المسبقة المتشنجة، يجد أن الكاظمي يحمل مشروعاً فريداً للتغيير، وقد يقود إذا ما استثمر بذكاء الإمكانيات اللوجستية المتاحة لإحداث "انقلاب ناعم" يمكن أن يطيح بمشروع الإسلام السياسي الشيعي وقادته الفاسدين، الذين وصلوا بفعل انتفاضة أكتوبر إلى مازق الهزيمة.

أبرز الوقائع السياسية المباشرة التي حققتها انتفاضة الشباب، هي إزاحة عادل عبدالمهدي عن رئاسة الوزارة، ومجيء مصطفى الكاظمي، بضمن ليس رخيصاً، هو الآلاف من الشهداء والجرحى والمختطفين، ولولا هذه التضحيات لكان من يتربع على كرسي الحكومة اليوم أحد الإسلاميين الشيعية المتطرفين التابعين لطرهان، لنصفية آخر ما تبقى من أمل لعودة العراق حراً سيد نفسه.

أداتان مهمتان بين يدي الكاظمي

الوطنية، إياها علاوي، حيث بدا عليها الطابع الشخصي أكثر من السياسي، على هامش قصة ترشيح علاوي لمنصب وزير الدفاع ورغبته تعيين ابنته مستشاراً لرئيس الوزراء، وطلب رعايتها أمنياً من قبل الكاظمي.

يبدو أن اختلاف الأجيال ما بين علاوي والكاظمي واحد من دوافع هذه الحملة. فإبادة علاوي ليست بحاجة إلى جاه المال والسياسة التي يغرقها به والدها، وعينها "مليانة" مثلما يقول المثل الشعبي.

وهي شأبة عراقية من حقها أن يكون لديها طموح سياسي كمشؤلة عن فعاليات الشباب في ائتلاف والدها، وداعمة للحراك الشعبي، وكانت قد شاركت مؤخراً ببعض فعاليات نشر الراي السياسي خارج العراق، مع زملاء لها في معهد بروكينغز الأميركي. مع ملاحظة أن فرص النشاط لأصحاب المواقف الوطنية الجريئة داخل العراق ضئيلة.

المظلة الحقيقية لأي نشاط داخلي حالياً هي الحراك وانتفاضة الشباب، وهؤلاء صبورهم عارية ليسوا بحاجة إلى حماية سوى خيم القماش الملونة بالوان الطيف العراقي. وينبغي على زميل، إياها علاوي، رئيس الجمهورية، برهم صالح، التدخل للمصالحة وحل الخلاف المتفعل من أجل المصلحة العامة. لا يلام اليوم العراقيون المحبطون من رموز العملية السياسية، الذين أذاقوا شعب العراق الويلات، وما زالوا يلقون خطاب الوطنية، رغم أنها بضاعة أصبحت فاسدة. لكن البقاء في دائرة التمدد لن يقدم حلاً حقيقية للخروج من الكارثة، ومن يعتقد أن هناك خياراً أفضل من الكاظمي في المرحلة الحالية فهو وهم. ودعم برنامج الإصلاح قد يكون فرصة للتغيير المنشود وعلاجاً مؤقتاً لما يعانيه العراق المبتلى بالجهلة والعملاء.

